معايير نقد المتن من المتقدمين
إلى المعاصرين
المراحل التاريخية والتطبيقات العملية

**Criteria for textual criticism from the ancients
to the contemporaries
Historical stages and practical applications**

أ. م. د. عطا الله مدب حمادي الزوبعي

Assistant Professor Dr. Atallah Madb Hammadi Al-Zubaie

ديوان الوقف السني/أوقاف جنوب بغداد

Sunni Endowment

South Baghdad Endowments

07818805588

tallhalhmysan@gmail.com

الملخص

لقد قام نقد المتن على معايير عدة معروفة لدى الباحثين، هي بمثابة ضوابط توزن بها متون الروايات لاختبارها والتأكد من صحتها، وخلوها من التعارض مع ما هو أرجح منها. ومن المعلوم اليوم أن هناك انقساماً بين أهل العلم حول بعض المتون في كتب الرواية، ففريق يقطع بثبوت الرواية إذا صح سندها، ويرى وجوب العمل بها دون النظر في معايير نقد المتن، وفريق آخر يقابله ويرى ضرورة إعمال معايير نقد المتن في الروايات للتأكد من صحتها، وخلوها من التعارض، وفي هذا البحث سيتم النظر في مسألة نقد المتن عند المحدثين، وإلى أي مدى تم إعمال معايير نقد المتن وتطبيقها عملياً عبر المراحل التاريخية عند المتقدمين والمتأخرين، ومن ثم مقارنتها مع إشكالات المعاصرين من أهل الفقه والحديث الذين أشكلوا على بعض المتون في كتب الرواية، وكل ذلك يأتي للتأكد من مدى معالجة النقاد للروايات المشككة، وهل تم استيفاء جميع معايير نقد المتن على كتب الرواية عند المتقدمين؟، أم هناك حاجة للنظر في بعض المتون المشككة التي لم يتكلم فيها المتقدمون، والتي هي محط تجاذب بين أهل العلم في هذا الزمان.

الكلمات المفتاحية: (معايير - نقد - المتن - المتقدمون - المتأخرون).

Abstract:

Textual criticism has been based on several criteria known to researchers, which are controls by which the texts of narrations are weighed to test them and ensure their authenticity, and they are freed from conflict with what is more likely than them.

It is known today that there is a division among scholars regarding some texts in the books of narration. One group affirms the authenticity of the narration if its transmission is correct, and it is believed that it must be acted upon without considering the criteria for criticizing the text. Another group opposes this and believes that it is necessary to apply the criteria for criticizing the text in the narrations to ensure their authenticity and free from contradiction. In this research, the issue of criticizing the text among the modern scholars will be examined, and to what extent the criteria for criticizing the text have been applied and practically implemented throughout the historical stages among the early and late scholars, and then compared with the problems of contemporary scholars of jurisprudence and hadith who have raised problems with some texts in the books of narration.

All of this comes to confirm the extent to which critics have dealt with problematic narrations, and have all the criteria for criticizing the text been met in the books of narration among the early scholars? or is there a need to consider some problematic texts that the early scholars did not discuss? , which are the subject of controversy among scholars at this time? Keywords: Criteria - Criticism - Text - Early scholars - Late scholars.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وآله وأصحابه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين أما بعد.

فإن النقد الحديثي له دور كبير في حفظ السنة النبوية من الزيادة فيها بما ليس منها، وإن النقاد هم الذين ينفون عن السنة النبوية الدس والأخطاء والأوهام، ويحمون حماها ويصونون حدودها، وتأتي أهمية النقد الحديثي من كون السنة النبوية نص شرعي مقدس من نبي مرسل من الله تعالى ومشروع عنه، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال الزيادة فيها، ولذلك حذرت الأحاديث النبوية من عظم إثم من كذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وشددت في عقوبته، كما إن أهل العلم متفقون على أن دخول شيء من كلام الناس في السنة النبوية هو أخطر بكثير من الشك في حديث معين والتوقف فيه، ومن أجل هذه المسألة الحيوية تأسس منهج النقد الحديثي، ووضعت معايير لمنع دخول كلام البشر وأخطائهم وأوهامهم في كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

ولا يخفى على أهل العلم وطلابه أن نقد المتن هو الجانب الأكثر جدلاً وإثارة في النقد الحديثي، إذ لا يستطيع الكلام فيه إلا كبار النقاد والفقهاء، وقد قام نقد المتن على معايير عدة معروفة لدى العلماء، هي بمثابة ضوابط توزن بها متون الروايات لاختبارها والتأكد من صحتها وخلوها من تعارض بعضها مع بعض، أو مع غيرها من النصوص الشرعية القطعية من الآيات القرآنية، أو مع الثابت من السيرة والتاريخ ومقاصد الشريعة وبديهيات العقل ومقتضيات الحس، وهذه هي أهم المعايير النقدية لمتون الروايات التي أرسى قواعدها الصحابة رضي الله عنهم.

ومن المعلوم اليوم أن هناك انقساماً بين أهل العلم حول بعض المتون في كتب الرواية، ففريق يقطع بثبوت الرواية إذا صح سندها، ويأخذ بظاهر الإسناد، ويرى وجوب العمل به دون النظر في معايير نقد المتن، وفريق آخر يقابله ويرى ضرورة إعمال معايير نقد المتن عند تعارض الرواية مع تلك الضوابط والمعايير النقدية، وفي ظل هذا الخلاف بين أهل العلم فإن المنكرين للسنة النبوية والطاعنين فيها اليوم يستغلون هذا الخلاف لصالح حربهم على السنة النبوية، ويوظفونه ل طرح شبهاتهم عليها والطنع فيها.

وفي هذا البحث سيتم النظر في مسألة نقد المتن عند المحدثين، وإلى أي مدى تم إعمال معايير نقد المتن وتطبيقها عمليا عبر المراحل التاريخية عند المتقدمين والمتأخرين، ومن ثم مقارنتها مع إشكالات المعاصرين من أهل الفقه والحديث الذين أشكلوا على بعض المتون في كتب الرواية، وكل ذلك يأتي للتأكد من معالجة النقاد للروايات المشككة، وهل تم استيفاء جميع معايير نقد المتن على كتب الرواية عند المتقدمين؟، أم أن هناك حاجة للنظر في بعض المتون المشككة التي لم يتكلم فيها المتقدمون، والتي هي محط تجاذب بين أهل العلم في هذا الزمان.

مشكلة الدراسة:

هناك خلاف بين أهل العلم في مسألة نقد المتن، وتحديدًا في مدى اعتماد معايير نقد المتن على الروايات الحديثية، ومدى مراعاة هذه المعايير في تصحيح الأحاديث بالمتابعات والشواهد، وسبب الخلاف هو وجود روايات مختلفة مع بعضها وأخرى مشككة في معناها، ومن المؤمل أن تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية: إلى أي مدى تم تطبيق معايير نقد المتن عند المتقدمين؟، وكيف تعامل المتأخرون مع الروايات المشككة؟، وهل يتم اعتماد معايير نقد المتن عند تصحيح الروايات في هذا الزمان؟.

أهداف الدراسة:

من المؤمل أن تحقق الدراسة الأهداف التالية:
أولاً: تسليط الضوء على أهمية نقد المتن في الحفاظ على السنة النبوية، وصيانتها عن الأوهام والأخطاء.
ثانياً: الكشف عن مدى تطبيق معايير نقد المتن عند المحدثين على الروايات الحديثية في كل مرحلة تاريخية مرت بها السنة النبوية.
ثالثاً: الحث على العمل بمعايير نقد المتن عند دراسة الروايات الحديثية.
رابعاً: الجمع بين نقد المتن ونقد السند واعتمادهما كمنهج نقدي واحد لمواجهة خصوم السنة النبوية والمتربصين بها.

المنهج العلمي المتبع في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي في صنيع المحدثين حول مسألة نقد المتن، ثم اتبعت ذلك بالمنهجين التحليلي والاستنباطي في دراسة الموضوع.

خطة البحث:

اقتضى العمل أن يكون البحث على وفق الخطة التالية:
مقدمة البحث: مشكلة البحث، أهداف البحث، منهج الدراسة، المبحث الأول: معايير نقد المتن عند المتقدمين، المبحث الثاني: معايير نقد المتن عند المتأخرين، المبحث الثالث: اتجاهات نقد المتن عند المعاصرين، نتائج البحث، التوصيات:

مصادر البحث:

المبحث الأول: معايير نقد المتن عند المتقدمين.

لم يخف نقد المتن على نقاد الحديث المتقدمين وخاصة كبار المصنفين منهم الذين صنفوا كتباً في الحديث النبوي، كالإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم، ومع أن الإجماع قائم على أن عناية نقاد عصر التدوين بنقد السند كانت أكبر بكثير من عنايتهم بنقد المتن بسبب سعة موضوعات علم السند، إلا أن ذلك لا يعني أن المتقدمين لم تكن لهم نظرة نقدية في متون الأحاديث النبوية، فقد كانت لهم مواقف نقدية للمتون، وخاصة من خلال منهج الانتقاء الذي عمل به الإمام أحمد بن حنبل في مسنده وأصحاب الكتب الستة، وخاصة الإمام البخاري الذي صرح بأنه انتقى كتابه الصحيح من مجموعة كبيرة من الأحاديث الصحيحة، ولا شك فإن كثيراً مما تركه البخاري ولم يروه في كتابه الصحيح وروى بخلافه يعود إلى ترجيحه للمتون التي رواها على المتون التي تركها.

ومع هذا كله فقد وجد المتأخرون بعض الأحاديث المشككة في كتب الرواية، وأشاروا إلى مشكلاتها وتكلموا فيها، وهذا دليل على وجود مثل هذه الروايات المشككة التي تضمنتها مصنفات المتقدمين الحديثية وإن كانت قليلة في عددها بالنسبة إلى عدد أحاديث الكتب المصنفة.

واليوم وبسبب التطور العلمي والتكنولوجي الكبيرين في هذا الزمان، فقد أصبح بمقدور الباحث أن يطلع بسهولة على المصنفات الحديثية وشروحها وغريب ألفاظها وتخريجها

ومقارنتها مع النصوص الشرعية من القرآن الكريم وصحيح السنة والسيرة النبوية والوقائع التاريخية وغير ذلك من العلوم الأخرى، وهذا الأمر سهل بشكل كبير عمليات البحث والتدقيق والمقارنة بين المرويات الحديثية والعلوم الأخرى لدى عدد كبير من الباحثين في العالم الإسلامي، مما ساعد على طرح مشكلات جديدة في متون بعض الأحاديث التي أثارها أهل هذا العصر، أو التأكيد على مشكلات سابقة تخص بعض المتون وتسلط أضواء النقد الحديثي عليها مرة أخرى.

ولأجل الوقوف على حقيقة الأمر في مسألة نقد المتن عند المتقدمين، والكشف عن جانب مهم من واقعه، لا بد من النظر في معايير نقد المتن عند المتقدمين والوقوف على مدى إعمال هذه المعايير النقدية في تلك الحقبة المهمة من تاريخ التدوين.

ومن المعلوم أن المشكلات في متون الروايات إما أن تكون مشكلات من جهة تعارض بعضها مع بعض، أو من جهة تعارضها مع الآيات القرآنية أو الثابت من السيرة والتاريخ ومقاصد الشريعة ومقتضيات الحس والعقل، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم نقد المتن بحسب تلك المعايير إلى قسمين رئيسيين وكما يلي:

القسم الأول: نقد المتن بمعايير داخلية.

وهذا القسم من النقد يتعلق بأوهام الرواة، كالإدراج والقلب والشذوذ في لفظ الحديث والنعارة والتصحيف والتحريف وأمثال ذلك، وهو نقد داخلي بمعايير داخلية، وغالبا ما يكون ذلك في طرق الحديث الواحد، أو التعارض بين حديثين، وعلى هذا المعنى يكون موضوع هذا القسم من نقد المتن هو علم مختلف الحديث وحسب، وميدانه العملي علم العلل.

القسم الثاني: نقد المتن بمعايير خارجية.

وهذا القسم من نقد المتن يتعلق بالتعارض بين الرواية الحديثية والآيات القرآنية أو بينها وبين السيرة أو التاريخ أو مقاصد الشريعة ومقتضيات الحس والعقل، وهذا النوع من نقد المتن هو نقد داخلي بمعايير خارجية، وموضوعه مشكل الحديث، وميدانه العملي الفقه، وأستطيع أن أطلق عليه اسم النقد الفقهي.

وعند النظر في واقع حال نقد المتن عند المتقدمين نجد أن هذا النوع من النقد قد تركز في القسم الأول من نقد المتن، يعني في التعارض بين الروايات الحديثية، والذي موضوعه مختلف الحديث، فقد ركز العلماء على هذه المسألة في وقت مبكر من مراحل التدوين، ولأجل هذه المسألة ألف الإمام الشافعي رحمه الله كتابه (اختلاف الحديث)، وأورد فيه

جملة من الأحاديث المتعارضة وحاول التوفيق فيما بينها، ومع أن الكتاب لم يكن كتابا نقديا إلا أنه يبين الاهتمام الكبير بمسألة مختلف الحديث في تلك الحقبة، ولم يتطرق الكتاب إلى موضوع مشكل الحديث.

ثم جاء كتاب ابن قتيبة الدينوري رحمه الله (تأويل مختلف الحديث)، وعمل فيه المؤلف على إزالة التعارض بين الروايات، أو بينها وبين غيرها من الأدلة الأخرى، ومع أن كتاب ابن قتيبة قد تضمن أحاديثا مشكلة إلا أن اسم الكتاب يعكس الاهتمام بمسألة مختلف الحديث في تلك المدة التاريخية، كما إنه هو الآخر لم يكن كتابا نقديا، وإنما كان مشروع المؤلف فيه هو الرد على أصناف من الذين تكلموا في تعارض الروايات بعضها مع بعض، أو مع غيرها من الأدلة الشرعية والتاريخية، فكان التركيز طول تلك المدة على علم مختلف الحديث دون مشكله، وكانت جهود العلماء توفيقية لا نقدية.

وإذا نظرنا في كتب النقد التي صنفت في القرن الرابع الهجري فإن أشهر تلك الكتب هي كتب الدار قطني، ومنها كتاب الإلزامات والتتبع، حيث تعقب الدار قطني في التتبع عددا من الأحاديث في الصحيحين بالنقد، قال الدار قطني: ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها، وقد كان معظم عمل الدار قطني في هذا الكتاب هو في نقد الأسانيد، ولم يتطرق إلى نقد المتن إلا لعدد قليل من الأحاديث، وحتى المتن التي نقدها الدار قطني مع قلتها فهي في الحقيقة تتعلق بالاختلاف في ألفاظ الروايات، فهي من قبيل مختلف الحديث، ولم يتطرق ولو بحديث واحد إلى نقد المتن وفق المعايير الأخرى المتعلقة بمشكل الحديث، وهذه المسألة من مشكلات تلك الحقبة التاريخية، والتي هي من دواعي كتابة هذا البحث.

وقد أكد ابن حجر العسقلاني على حقيقة أن نقد المتن عند الدار قطني في كتابه الإلزامات والتتبع يتعلق باختلاف الروايات، قال ابن حجر: القسم السادس منها ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح^٢.

(١) الإلزامات والتتبع، الدار قطني، ج ١، ص ١٢٠.

(٢) مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٤٨.

وحال نقد المتن هذا يسري كذلك على كتب العلل فإن معظم ما فيها يتعلق بعلل الأسانيد، وإن تطرقت تلك الكتب إلى أنواع عديدة ومختلفة من أنواع العلل المشتركة بين السند والمتن، كعلل الشذوذ في اللفظ والاضطراب والقلب، إلا أن التركيز كان على نقد الأسانيد في جميع هذه الأنواع، وما وجد فيها من نقد للمتون فهو أيضا يتعلق بمختلف الحديث حسب.

قال الدكتور صلاح الدين الأدلبي في ذكر المؤلفات من كتب العلل التي تم تأليفها في موضوع نقد المتن: ولا أعلم من أفرده بالتأليف سوى الإمام ابن القيم رحمه الله في رسالته التي سماها ((المنار المنيف))، ولا يمكن أن أدرج في هذه الفقرة كتب ((العلل))، لما ذكرت آنفا من تركيزها على العلل الإسنادية، بل إن ((العلل)) لابن المديني شيخ البخاري كله في علل الأسانيد^١.

فلم يجعل الدكتور الأدلبي كتب العلل من مضان نقد المتن، لتركيزها على نقد السند، والحق والإنصاف يقضي أن نقول إن كتب العلل فيها شيء من نقد المتن، ولكن ما وجد في كتب العلل من نقد للمتون على قلته فهو لا يتعدى الاختلاف في ألفاظ الروايات والتي هي من قبيل موضوع مختلف الحديث، وهذه قضية لم ينه عليها أحد ممن بحث في هذا الموضوع من قبل، وهي محور الموضوع هنا في هذا البحث.

فقد كان النقاد المتقدمون يقتصرون في نقدهم للمتون على موضوع مختلف الحديث، دون الالتفات إلى بقية معايير نقد المتن الأخرى، فهذا علي بن المديني الخبير بعلل الأحاديث يقول: **الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطُّهُ^٢**، فقد كان اهتمام المتقدمين بنقد المتن على قلته مرتكزا على مقارنة الروايات بعضها مع بعض، وعملوا بهذا المعيار النقدي من خلال الخبرة والممارسة العملية دون الانتقال إلى المنهج النقدي المتكامل، فلم يتوسعوا إلى معايير نقد المتن الأخرى كما كان الأمر في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

وقال الدكتور الأدلبي أيضا: ولو أن بعض العلماء أفردوا ((الشاذ)) بالتأليف لكان من صلب هذا الموضوع، ولكن لم أجد من أفرد هذا البحث، وربما تهيّبوا الخوض فيه^٣.

(١) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، الدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ج ١، ص ٢٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٢١٢.

(٣) منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، الدكتور صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ج ١، ص ٢٢.

وهكذا يتبين لنا أن نقد المتن عند المتقدمين في عصر التدوين مع قلته مقارنة بنقد السند قد تركز في موضوع مختلف الحديث، ولم يتم التوسع به إلى مشكل الحديث، ونلاحظ كذلك أن نقاد عصر التدوين قد ابتعدوا عن الطريقة المباشرة في نقد المتن كما كانت في عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وسلكوا طريقة الانتقاء ومقارنة الروايات على المخارج والمدارات لكشف أوهام الرواة، بينما كانت طريقة الصحابة رضي الله عنهم في نقد المتن طريقة قوية ومباشرة من خلال أعمال المعايير النقدية التي وضعوها كمقاييس لتمحيص الروايات.

وإذا كان البخاري رحمه الله قد اعتنى فقهياً بانتقاء المتن في كتابه الصحيح وبدقة عالية، فإن الأمور لم تكن عند غيره بنفس الدقة والتركيز، وهذا الأمر ساعد على تسرب عدد من الروايات في المصنفات الحديثية المتعارضة بعضها مع بعض، أو المشكلة مع غيرها من الأدلة الأخرى الشرعية أو التاريخية، وخير دليل على ذلك هو إثارة المتأخرين لهذا النوع من التعارض في الروايات سواء كان ذلك في حقل مختلف الحديث أو مشكله، فقد توسع المتأخرون مقارنة مع المتقدمين في أعمال معايير نقد المتن، وخاصة شراح الحديث الشريف، وسواء كان ذلك تطبيقياً في كتبهم، أو بوضع قواعد نظرية توزن من خلالها الروايات ويتم تمحيصها واختبارها، كما فعلوا في كتب المصطلح، وهذا ما سيتم الكلام عنه في المبحث التالي.

المبحث الثاني معايير نقد المتن عند المتأخرين

لما أشرفت عملية تدوين الحديث الشريف على نهايتها في أواخر القرن الرابع الهجري، بدأت مراحل جديدة من العناية بحديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولعله من أهم محطات العناية بالحديث الشريف في هذه المراحل هي محطة شروحات الحديث النبوي، والتي تحتاج إلى تحقيق وتدقيق وتخريج وغوص في المعاني والتنقل بين حقول العلوم المختلفة من الفقه والتفسير والتاريخ واللغة وغير ذلك، وقد ساعد على تحقيق ذلك تيسر أدوات الكتابة وكثرة المشتغلين بنسخ الكتب وانتشار أنواع العلوم والمعارف المختلفة، وفي ظل هذه المعطيات ومتطلبات المرحلة، توسع العلماء في نقد المتن بنوعيه مختلف الحديث ومشكلة، وتكلم النقاد من المتأخرين في هذه المدة الزمنية عن أحاديث أشكلت عليهم إشكالا حقيقيا، ومارسوا عملية نقد المتن من خلال أعمال المعايير النقدية بشكل أكبر بكثير من المرحلة التي سبقتها، أي مرحلة التدوين، وحاولوا محاولات جادة إلى إعادة نقد المتن إلى ما كان عليه في عهد الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ويمكن لي أن أذكر أمورا مهمة فيما يتعلق بأعمال معايير نقد المتن في أواخر القرن الرابع الهجري وما تلاه من القرون المتأخرة، حيث لم يُسلم النقاد المتأخرون لما دون في المصنفات من المتون ممن سبقهم من المصنفين في عصر التدوين دون النظر في متون تلك المصنفات، ما يدل على تسرب بعض الأحاديث إلى كتب الرواية التي لم تطبق عليها معايير نقد المتن، إما لكونها مختلفة مع بعضها أو مشكلة مع غيرها من نصوص القرآن الكريم أو مقاصد الشريعة أو الثابت من السيرة والتاريخ، ويمكن تلخيص الجهود المبذولة المتعلقة بنقد المتن عند المتأخرين بالنقاط التالية.

أولاً: تفعيد قواعد مصطلح الحديث بمؤلفات خاصة به، والذي بدأه الرامهرمزي في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وختمه ابن حجر في القرن التاسع الهجري، أو ما بعد ابن حجر بقليل، وهو منهج نقدي متكامل يشمل السند والمتن، ولعل من أهم قواعده فيما يخص نقد المتن قولهم: صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، وهنا في هذه القاعدة يدور علم العلل، قال الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث

المجروح ساقط واه وعلة الحديث يكثُر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير^١، لقد أكد الحاكم على قضيتين في معرفة علل أحاديث الثقات وهما الحفظ والفهم، ولا شك أن الجانب الأهم من الفهم هو الذي يتعلق بنقد المتن.

ومن أهم الكتب التي أفردت في معرفة التزييف في المتن على طريقة المصطلح هو كتاب (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، أو (نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول) لابن قيم الجوزية، وابتدأ الكتاب بقوله: وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده^٢، ثم بين ابن القيم كثيرا من علامات الوضع في الحديث وكشف عن أساليب الوضاعين وطرق معرفة الأحاديث الموضوعية، من دون النظر في الإسناد. **ثانيا:** ظهور كتب تتحدث عن الأحاديث الموضوعية والضعيفة، ومن هذه الكتب كتاب الموضوعات لابن الجوي، وكتاب الموضوعات للصاغانى، وكتاب تبين العجب في فضائل رجب لابن حجر العسقلاني، وكتاب اللائى المصنوعة في الأحاديث الموضوعية للسيوطي، وقد كان لنقد المتن نصيب جيد في هذه المصنفات.

قال ابن الجوزي: المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيت يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فأعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره، وأعلم أنه قد يجئ في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس، وهذا أشكل الأمور^٣.

فهنا ابن الجوزي رحمه الله تعالى يضعنا في صورة واضحة تذكرنا بنقد المتن عند الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، فكل حديث يخالف بديهيات العقل أو يعارض نصوص الشريعة الثابتة أو مقاصدها الواضحة فهو حديث موضوع في نظره، والشيء الأهم في كلام ابن الجوزي هو في المقطع الأخير، حيث يتفق له صحة السند وثقة رجاله مع كون الحديث موضوعا أو ضعيفا وما ذاك إلا لإشكال في متن ذلك الحديث.

(١) معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، ج ١، ص ١٧٤.

(٢) المنار المنيف، ابن قيم الجوزية، ج ١، ص ٤٣.

(٣) الموضوعات، ابن الجوي، ج ١، ص ١٠٦.

وقد وضع ابن الجوي في كتابه عددا من الأحاديث التي عدها أحاديثا موضوعية، وهي في مسند أحمد بن حنبل رحمه الله، والمعروف أن مسند أحمد بن حنبل قد كتب في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وقد وافق بعض المحدثين على صنيع ابن الجوي كالعراقي وغيره، ولم يوافقهم آخرون منهم ابن حجر، حيث رد ابن حجر على ابن الجوزي في كتابه القول المسدد، وكان رد ابن حجر بشكل عام موفقا ومدعما بالأدلة، ولكن لا يختلف أهل الحديث في وجود أحاديث واهية ومستنكرة من جهة متونها في مسند أحمد بن حنبل من غير التي ذكرها ابن الجوي.

ثالثا: كشف أخطاء الرواية بالمعنى في كتب المتون الحديثية من قبل شراح الحديث، وهذه من المشاكل التي اعترض فيها على بعض الأحاديث في كتب الرواية، وهي وجود أكثر من لفظ للحديث الواحد في الحادثة الواحدة، وهذا من أسبابه الرواية بالمعنى، مما أدى إلى عدم ضبط لفظ الحديث من جهة بعض الرواة وربما تغيير المعنى في بعض الحالات.

قال ابن كثير: ولما كان هذا قد يوقع في تغيير بعض الأحاديث، منع من الرواية بالمعنى طائفة آخرون من المحدثين والفقهاء الأصوليين، وشددوا في ذلك أكد التشديد، وكان ينبغي أن يكون هذا هو الواقع، ولكن لم يتفق ذلك^١.

أقول: إن كلام ابن كثير رحمه الله فيه تسليط الضوء على التباين بين القواعد النقدية والتطبيقات العملية في مسألة الرواية بالمعنى، فرغم تشديد أكثر النقاد على منع الرواية بالمعنى، أو وضع شروط معتبرة لمن أجازها، لكن واقع حال الرواية يشير إلى وجود اختلاف في ألفاظ بعض الأحاديث، وقد ذكرها المصنفون بأنفسهم نقلا عن شيوخهم لالتزامهم بأداء الأمانة، وهي أحاديث معدودة لا تخل بقيمة المصنفات الحديثية، ولكنها مع ذلك فهي تشكل مادة نقدية أدركها وأشار إليها شراح الحديث وفقهاء المحدثين المتأخرين، وبينوا الشاذ من تلك الألفاظ من غيرها من الألفاظ المحفوظة، وفصلوا القول بين زيادة الثقة واللفظ الشاذ.

وهنا لابد من التنبيه على مسألة في غاية الأهمية وهي أن الرواية بالمعنى مقبولة بالشروط التي وضعها المحدثون، ولكن ليس على إطلاقها، فهناك أحاديث يراد بها اللفظ والمعنى معا، ولا يصح تغيير اللفظ فيها وإن كان الراوي عالما باللغة عارفا بما يحيل المعنى، قال السخاوي: **الإِتِّفَاقُ حَاصِلٌ عَلَى وُرُودِ الشَّرْحِ بِأَشْيَاءٍ قَصَدَ فِيهَا الإِتْيَانَ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا،**

(١) اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ج ١، ص ١٤١.

نَحْوَ التَّكْبِيرِ وَالتَّشْهَدِ وَالْأَذَانَ وَالشَّهَادَةَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ بِالْحَدِيثِ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ جَمِيعًا^١.

وفي هذا السياق يأتي حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في التأكيد على حفظ الألفاظ وتبليغها كما هي، فقد أخرج الترمذي في سننه بسنده عن سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: « نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »^٢.

فالحديث يبين أهمية الحفاظ على ألفاظ المتن دون تغيير، لذلك كان عمل شراح الحديث فيما بعد له قيمة نقدية كبيرة في معرفة الألفاظ الشاذة والمنكرة.

رابعاً: انتقد الدار قطني وغيره من الحفاظ عدداً من الأحاديث في الصحيحين، وبعض هذه الأحاديث يعود نقده لها إلى متونها، قال الدار قطني: ابتداءً ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما بينت عللها والصواب منها^٣، وقد درسها ابن حجر حديثاً حديثاً، وقال في انتقادات الدار قطني: وليست كلها قاذحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه في الجواب عنه تعسف^٤. أقول: التعسف في الجواب غير مقبول، ولذلك استثنى ابن الصلاح هذه الأحاديث المنتقدة من تلقي الأمة لقبولها، فقال: سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره^٥.

وقال ابن حجر: وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِ مُسْلِمَ لَهُ: مَا أَخَذَ عَلَيْهِمَا يَعْنِي عَلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ وَقَدَحَ فِيهِ مُعْتَمِدٌ مِنَ الْحِفَاطِ فَهُوَ مُسْتَثْنَى مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَلْقِيهِ بِالْقَبُولِ أَنْتَهَى وَهُوَ احْتِرَازٌ حَسَنٌ^٦.

(١) فتح المغيث، السخاوي، ج ٣، ص ١٤١.

(٢) سنن الترمذي، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم (٢٦٥٧).

(٣) الإلزامات والتتبع، الدار قطني، ج ١، ص ١٢٠.

(٤) مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٨٠.

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح، ج ١، ص ٩٧.

(٦) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٤٧.

أقول: نعم احتراز حسن من ابن الصلاح، وتنبيه حسن من ابن حجر، لأن بعض الناس يريد تصويب الراوي ولو بتخطئة جميع علماء الأمة، وبالتالي فهو يوقع الإضرار بالشرعية، ولا شك أن الإصرار على نسبة حديث إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيه وهم أو خطأ يشكل ضرراً بالغاً بالشرعية، وإضافة حكم شرعي متوهم، وهذا من أخطر الأمور التي يجب التنبيه عليها والحذر منها.

خامساً: نقد متون مخالفة لنصوص القرآن الكريم.

منها ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «فِي النَّارِ»، فَلَمَّا قَفَى دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^١، وعن عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْتَأذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمَّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأذَنْتُهُ أَنْ أُرْوَرَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي»^٢.

فهذه الأحاديث تثبت هلاك أبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وقد اعترض السيوطي رحمه الله على هذه الأحاديث، وصنف كتاباً في نجات أبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وسماه: (التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة)، وفيه رد على ما أخرجه مسلم في صحيحه عن مصير أبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنهما من أهل النار، وقد ذكر السيوطي جملة من النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تؤكد نجات الأبوين، والذين تمسكوا بحديثي مسلم في صحيحه أمثال ما قالوا: إن أبوي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بلغتهم دعوة إبراهيم الخليل عليه السلام، ولكن الآيات بخلاف ما يقولون.

قال تعالى: [لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ (٦)] سورة يس، وقال تعالى: [وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٤٦)] سورة القصص، وقال تعالى: [أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ (٣)] سورة السجدة، وقال تعالى: [يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّن الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعته، ولا تنفعه قرابة المقرّبين، رقم (٢٠٣).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٦).

فَقَدْ جَاءَكُمْ بِشِيرٍ وَنَذِيرٍ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١٩) [سورة المائدة، وقال تعالى: [وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا (١٥)] سورة الإسراء، فالآية الأولى تنفي إنذار من مات قبل البعثة الشريفة، والآية الثانية والثالثة واضحة المعنى وتثبت النفي في الآية الأولى، بخلاف من قال إن (ما) في الآية الأولى موصولة، والآية الرابعة تثبت الفترة لأهل الكتاب، والمشركون أولى من أهل الكتاب في استحقاق الفترة، والآية الأخيرة تثبت جميع ما تم ذكره من معنى.

سادسا: نقد متون لمخالفتها أحاديث صحيحة وثابتة.

فقد انتقدت بعض الأحاديث في الصحيحين من بعض العلماء ومن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث ابن عباس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: [أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ] ١، وكذلك حديث أبي هريرة: [لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبُرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ] ٢، ولا يشك أحد أن الحديث الأخير فيه خطأ وهو الإدراج وقد صرحت الروايات عند غير البخاري في بيان موضع الإدراج.

أما حديث ابن عباس فقد قال ابن عبد البر: فَأَمَّا تَزْوِيجُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ فَقَدْ اختلفت فيه الآثارُ المُسنَدَةُ واختلفت في ذلك أهلُ السِّيَرِ وَالْعِلْمِ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ الْأَثَارَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَتَتْ مُتَوَاتِرَةً مِنْ طُرُقٍ شَتَّى عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ مَوْلَاهَا وَعَنْ يَزِيدِ بْنِ الْأَصَمِ وَهُوَ مِنْ أُخْتِهَا وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِنِ شِهَابٍ وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْكِحْ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رُوي عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مِنْ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةِ غَيْرِهِ فَيَسْقُطُ الْاِحْتِجَاجُ بِكَلَامِ الطَّائِفَتَيْنِ وَتُطْلَبُ الْحُجَّةُ مِنْ غَيْرِ قِصَّةِ مَيْمُونَةَ ٣.

وابن عبد البر يقصد بطلب الحجة من غير قصة ميمونة هو الإشارة إلى ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عثمان بن عفان، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ،

(١) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم، برقم (١٨٣٧)، وصحيح مسلم، كتاب

النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته رقم (١٤١٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، برقم (٢٥٤٨).

(٣) الاستذكار، ابن عبد البر، ج ٤، ص ١١٧.

وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ»^١، وهذا الحديث هو المعمول به عند الجمهور.

سابعاً: نقد أحاديث لمخالفتها الواقع.

فقد أخرج أحمد في مسنده بسنده عن أنس بن مالك، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « مَا مِنْ مُعَمَّرٍ يُعَمَّرُ فِي الْإِسْلَامِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، إِلَّا صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْبَلَاءِ: الْجُنُونُ، وَالْجُدَامُ، وَالْبَرَصُ، فَإِذَا بَلَغَ خَمْسِينَ سَنَةً، لَيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِسَابَ، فَإِذَا بَلَغَ سِتِّينَ، رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ إِلَيْهِ بِمَا يُحِبُّ، فَإِذَا بَلَغَ سَبْعِينَ سَنَةً، أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَأَحَبَّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، فَإِذَا بَلَغَ الثَّمَانِينَ، قَبِلَ اللَّهُ حَسَنَاتِهِ، وَتَجَاوَزَ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، فَإِذَا بَلَغَ تِسْعِينَ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ، وَسَمِّيَ أَسِيرَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَشَفَعَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ»^٢.

قال العراقي: هَذَا مَوْضُوعٌ قَطْعًا وَمِمَّا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَضْعِ الْحَدِيثِ مُخَالَفَةَ الْوَاقِعِ وَقَدْ أَخْبَرَنِي مَنْ أَثِقَ بِهِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا حَصَلَ لَهُ جُدَامٌ بَعْدَ السِّتِّينَ فَضَلَا عَنِ الْأَرْبَعِينَ^٣.

ثامناً: نقد أحاديث لمخالفتها التاريخ.

فقد تكلم النقاد في حديث مسلم في صحيحه عن ابن عباس، قال: [كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلَا يُقَاعِدُونَهُ فَقَالَ لِلنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يَا نَبِيَّ اللَّهِ ثَلَاثٌ أَعْطَيْتَنِي قَالَ « نَعَمْ ». قَالَ عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَرْوَجُكَهَا قَالَ « نَعَمْ ». قَالَ وَمُعَاوِيَةُ تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ. قَالَ « نَعَمْ » قَالَ وَتَوَمَّرَنِي حَتَّى أَقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ « نَعَمْ ». قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ وَلَوْلَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُسْئَلُ شَيْئًا إِلَّا قَالَ « نَعَمْ »^٤.

قال البيهقي في السنن الكبرى: وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْمَغَازِي عَلَى خِلَافِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّ تَرْوِجَ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ قَبْلَ رُجُوعِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَإِنَّمَا رَجَعُوا زَمَنَ خَيْبَرَ، فَتَرْوِجُ أُمِّ حَبِيبَةَ كَانَ قَبْلَهُ وَإِسْلَامُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ كَانَ زَمَنَ الْفَتْحِ أَيَّ فَتْحِ مَكَّةَ بَعْدَ نِكَاحِهَا بِسِتِّينَ أَوْ ثَلَاثٍ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَرْوِجُهَا بِمَسْأَلَتِهِ^٥.

(١) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكرهه خطبته، رقم (١٤٠٩).

(٢) مسند أحمد، رقم (١٣٢٧٩).

(٣) القول السدد، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٩.

(٤) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان، برقم (٦٥٦٥).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ج ٧، ص ٢٢٦.

وقال ابن حزم: وهذا هو الكذب البحت لأن نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم أم حبيبة كان وهي بأرض الحبشة مهاجرة وأبو سفيان كان بمكة قبل الفتح بمدة طويلة ولم يسلم أبو سفيان إلا ليلة يوم الفتح^١.

وقال النووي: وَأَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ بِالْإِشْكَالِ وَوَجْهُ الْإِشْكَالِ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ إِنَّمَا أَسْلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَهَذَا مَشْهُورٌ لَا خِلَافَ فِيهِ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ تَزَوَّجَ أُمَّ حَبِيبَةَ قَبْلَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَخَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ وَبْنُ الْبَرَقِيِّ وَالْجُمْهُورُ تَزَوَّجَهَا سَنَةَ سِتٍّ وَقِيلَ سَنَةَ سَبْعٍ^٢.

واللافت للنظر هنا أنه على الرغم من شهرة الإشكال في هذا الحديث كما قال النووي وغيره، ومخالفته للثابت من الحوادث التاريخية، إلا أننا نلاحظ أنه لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين، ولم يبينوا مشكلته، وإن تجنب كثير منهم إخراجها، وذلك لأن المتقدمين ينتقون لمصنفاتهم ويتركون ما لا يروونه مناسباً من جهة متنه، دون الكلام فيما يتركونه غالباً، وذلك لتركيزهم على مسألة التدوين، ولم يتكلم فيه إلا المتأخرون كالبيهقي وابن حزم، وهذا يكشف لنا عن قلة نقد المتن من نوع مشكل الحديث عند المتقدمين، ولأجل ذلك كتبت في هذا الموضوع المهم.

هذه بعض الجهود التي بذلها المتأخرون في أعمال معايير نقد المتن، وصنيعهم يدل على وجود عدد من الأحاديث في كتب الرواية لم تخضع لمعايير نقد المتن، وخاصة في جانب مشكل الحديث، علماً إنني قد اخترت نماذج محددة من الأحاديث لأهم المعايير النقدية للاستدلال بها على الموضوع، لأن المقال يطول في حال الاستقصاء.

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ج ٦، ص ٢٣.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، ج ١٦، ص ٦٣، وينظر شرح السيوطي على مسلم، ج ٥، ص ٤٦٧.

المبحث الثالث اتجاهات نقد المتن عند المعاصرين

يشبه العلماء والحكماء المعرفة البشرية بأنها أشبه ما تكون بالبناء الهرمي، وإن كل جيل يضيف إلى حقول المعرفة شيء جديد هو في الحقيقة يساهم في رفع البناء المعرفي إلى الأعلى، فهي معرفة تراكمية لولا السابق ما تطور اللاحق، وإن لكل مرحلة تاريخية من مراحل تطور العلوم والمعارف معطياتها الخاصة بها ومتطلباتها المستحقة لها، ونحن اليوم في ظل مرحلة تاريخية مهمة شهدت تطورا كبيرا في العلم والتكنولوجيا الرقمية، التي ساعدت الإنسان على تناول العلوم المختلفة بكل يسر وسهولة، ومكنت الإنسان من التصفح والتنقل في بطون الكتب والمخطوطات فضلا عن وسائل التعليم بالصوت والصورة، وهذا الأمر يسري في جميع حقول العلم والمعرفة، ومنها علوم الحديث الشريف، فالتكنولوجيا الرقمية ساعدة الباحثين في علوم الحديث على سرعة الوصول إلى المعلومة، وسهولة تتبع الأقوال في المسألة، والتمكن من إجراء المقارنات والتحقيقات في مسائل علوم الحديث والعلوم المتعلقة به والقريبة منه، كعلوم التفسير والفقهاء واللغة والتاريخ وغيرها، إن هذه المعطيات الكبيرة جاءت في أوقات تاريخية فارقة، كان لها دور كبير في إفراز مواقف متباينة من مسألة نقد المتن عند العلماء والباحثين المعاصرين.

وهنا لابد من التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، وهي أنه ليس كل ما يطرح تحت مظلة نقد المتن هو نقد حقيقي يهدف إلى حماية السنة النبوية من التزديد فيها، وبغض النظر عن الأسباب والدوافع فإن كثيرا من الناس من يقوم بطرح شبهات حول بعض الأحاديث النبوية بحجة النقد العلمي للمتون، فالساحة اليوم مليئة بالتناقضات والمفارقات التي ينتهجها خصوم السنة النبوية والطاعنون فيها، وهؤلاء في الحقيقة لا يشكلون خطرا حقيقيا على السنة النبوية، وذلك لأن الإسلام أقوى بكثير من الافتراءات والمكاييد، وهذا أمر عرفه الناس عبر التاريخ، هلك الطغاة وأعداء الدين وبقي الإسلام محفوظا، لذلك سوف لا نلتفت إلى صنف الطاعنين في السنة النبوية، لأن أهدافهم مكشوفة لجميع الناس، وهم بذلك محط سخريه أبناء الأمة جميعا، وسوف يتركز حديثنا هنا عن موقف أهل الحديث والفقهاء من علماء وباحثين في هذا الزمن من نقد المتن، لا عن كل ما يطرح من كلام بحجة النقد.

فالعلماء المنصفون المختصون في العلوم الشرعية عامة وعلوم الحديث خاصة هم الذين يكملون المسيرة في موضوع نقد المتن، ويعملون على تطبيق المعايير النقدية على الروايات، وهم الذين يميزون بين النقد الحقيقي وبين مجرد طرح الشبهات، ولكن في الحقيقة والحقيقة يجب أن يقال، فإننا عندما ننظر في واقعنا اليوم بخصوص مسألة نقد المتن، سنجد أن السنة النبوية قد وقعت في محنة بين أبنائها، فقد وقعت بين الموقف العاطفي في الدفاع عنها، وبين المبالغة في النقد الذي قد يتجاوز الحدود أحيانا إلى إثارة الشبهات حولها وبدعوى النقد، وهذا الأمر هو الذي يشكل تحديا حقيقيا للسنة النبوية في زماننا هذا، على الأقل من جهة رسوخها عند عامة الناس، وذلك بسبب الاختلاف في بعض المسائل المهمة حولها، والناس اليوم في وسط الساحة، تصل إليهم الحقائق كما تصل إليهم الشبهات، وقد يتأثرون بما يطرح من اختلافات بين علماء الأمة، وما يثار من شبهات حول السنة النبوية، وفي هذا المبحث سيكون الكلام عن موقف أهل العلم المعاصرين من نقد متون السنة النبوية، وذلك في مطلبين وكما يلي:

المطلب الأول: الاتجاه الرافض لنقد متون الروايات.

بحكم العاطفة الجياشة في نفوس بعض المدافعين عن السنة النبوية، ومن منطلق نصره الدين يصر أصحاب هذا التيار على القطع بالخبر الذي صح سنده، وينفون عنه أي احتمال للخطأ أو الوهم ولو على مستوى حديث واحد، وهم بذلك يأخذون بظاهر الإسناد، ويصححون الحديث بصحة إسناده، وهذه المسألة وإن كانت قديمة جديدة إلا أنها بخلاف القاعدة المعروفة التي تقول إن صحة السند لا تستلزم صحة المتن لاحتمال الخطأ والنسيان على الثقة، ونحن نعلم جميعا أن النظر والتطبيق هو عمل بشري اجتهادي، قد يشوبه شيء من السهو أو الخطأ، والخطأ ملازم للعمل البشري إلا ما شاء الله، وقد رأينا جانبا من أخطاء بعض الثقات في المبحثين السابقين، بل إن بعضا من أصحاب هذا الاتجاه لا يقبلون بنقد عامة فقهاء المحدثين ممن جاء بعد القرن الثالث الهجري، وهم بذلك يسهمون في خلق ذرائع للطاعين في السنة النبوية، لأن واقع حال الرواية يقضي بوجود أحاديث متعارضة تعارضا حقيقيا بحيث لا يمكن الجمع بينها، وأحاديث أخرى وقع فيها إشكال حقيقي لا يمكن تجاهله، وقد سلك أصحاب هذا الاتجاه مسلكين في التعامل مع الروايات المشككة إشكالا حقيقيا وهما:

المسلك الأول: تقديم التأويل على الترجيح.

فمن المعلوم أن التأويل مع الإشكال الحقيقي لا ينتج عنه إلا لي أعناق النصوص بالتعسف في إخراج المعنى، والبعد عن الإنصاف، ولذلك نجد اختلافا كبيرا بين المتأولين في المسألة الواحدة، بل إن المتأول الواحد قد يطرح في بعض الأحيان عددا من التأويلات المحتملة، وهذه بحد ذاتها مشكلة حقيقية، فليس كل تأويل يقبله الشرع وترتضيه الناس، وربما بعض التأويلات تضر بمكانة التشريع وبمنزلة المشرع عن الله سبحانه وتعالى وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

ولا بد هنا من ذكر المثال ليتضح للقارئ المقال، وسأذكر مثالا في هذا الجانب للاستدلال به في هذه المسألة، وهو حديث النهي عن كتابة السنة النبوية، فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ - مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^١.

وهذا الحديث من أكثر الأحاديث التي يتم تداوله في هذه الأيام واستغلاله للطعن في السنة النبوية، وعبر وسائل الإعلام المختلفة التي أصبحت في متناول الجميع، فماذا نضع نحن أمام هذه المشكلة التي تشكل تحديا وإرباكا لعامة الناس، وقد اختلف العلماء في رفع هذا الحديث ووقفه، ومسلم هنا أخرجه في صحيحه مرفوعا، بينما أعله البخاري بالوقف ولم يخرج في صحيحه، وقد روي الحديث عن أبي سعيد الخدري موقوفا، فقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عن كهمس، عن أبي نضرة، قال: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: لَوْ أَكْتَبْتَنَا الْحَدِيثَ؟ فَقَالَ: «لَا نُكْتِبُكُمْ، خُذُوا عَنَّا كَمَا أَخَذْنَا عَنْ نَبِيِّنَا»^٢.

وفي مقابل ذلك أخرج البخاري أحاديثا يستدل بها على الإذن بكتابة السنة النبوية، قال الخطيب البغدادي: وَيُقَالُ أَنَّ الْمَحْفُوظَ رِوَايَةَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مِنْ قَوْلِهِ، غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^٣.

وقال ابن حجر: وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْلَى حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَقَالَ الصَّوَابُ وَفَقَهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كِتَابَةَ الْحَدِيثِ وَاسْتَحَبُّوا أَنْ

(١) صحيح مسلم، كتاب الزهد والرفق، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم، برقم (٣٠٠٤).

(٢) المصنف، ابن أبي شيبة، رقم (٢٦٤٤٠).

(٣) تقييد العلم، الخطيب البغدادي، ج ١، ٣١.

يُؤْخَذَ عَنْهُمْ حِفْظًا كَمَا أَخَذُوا حِفْظًا^١.

وأقول: يفهم من كلام ابن حجر أنه لما كره بعض الصحابة كتابة الحديث تم رفع هذا الحديث بطريق الخطأ من قبل أحد الرواة، بينما الحديث موقوف على الصحابي، لذلك أردف ابن حجر جملته الثانية بعد إيراد لعله الحديث، بقوله: كره جماعة من الصحابة.... وقد تأول هذا الحديث بعض العلماء في محاولة منهم للجمع بينه وبين أحاديث الإذن بكتابة السنة النبوية، وقد جمع ابن حجر أقوال المتأولين فقال: وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِوَقْتِ نَزُولِ الْقُرْآنِ خَشْيَةَ التَّبَاسِ بِغَيْرِهِ وَالْإِذْنَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِكِتَابَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَالْإِذْنَ فِي تَفْرِيقِهِمَا أَوْ النَّهْيَ مُتَقَدِّمٌ وَالْإِذْنَ نَاسِخٌ لَهُ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ وَهُوَ أَقْرَبُهَا مَعَ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهَا وَقِيلَ النَّهْيُ خَاصٌّ بِمَنْ خُشِيَ مِنْهُ الْإِتِّكَالُ عَلَى الْكِتَابَةِ دُونَ الْحِفْظِ وَالْإِذْنَ لِمَنْ أَمِنَ مِنْهُ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَعْلَلَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَقَالَ الصَّوَابُ وَقَفُّهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^٢.

إن القارئ يقف متحيراً أما هذه التأويلات التي تقدم احتمالات متعددة ولا تفصل في حل المسألة، فعلى الرغم من معارضة حديث أبي سعيد الخدري لأحاديث عديدة وصحيحة تأذن بكتابة السنة النبوية، إلا أن بعض العلماء سلكوا مسالك مختلفة في تأويله من أجل قبوله، في حين أعله كبار العلماء بالوقف، ولو تم الأخذ بالرأي الأخير وهو تضييق الحديث، أو على الأقل ترجيح الأحاديث التي تأذن بكتابة السنة النبوية عليه، لما كانت هذه المشكلة الكبيرة موجودة أصلاً، أقصد مشكلة النهي عن كتابة السنة النبوية والتي يستغلها الطاعنون في حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

وكان ينبغي اليوم أن تحسم هذه المسألة ويصدع ببيان علة الحديث، ويسدل الستار على المشكلة، بترجيح الأحاديث المخالفة له، وترك تأويله، وذلك من باب الاحتياط في الحديث الشريف عن الزيادة فيه، ومراعاة لفهم عامة الناس، وخاصة ونحن في عصر التقنيات الرقمية وزمان العولمة، فالعالم اليوم بخيره وشره في متناول الجميع، والناس جميعاً اليوم يسمعون ويقراءون ويناقشون وكأنهم في صف من صفوف الدراسة، وهذه المشكلة في الحديث قد تؤثر سلباً على فهم عامة الناس واستنتاجاتهم، ولكن مع كل ذلك نجد اليوم من يصر على إبقاء

(١) فتح الباري، ج ١، ص ٢٠٨.

(٢) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٢٠٨.

المشكلة على حالها، ويقلد من تأول هذا الحديث في زمانهم تقليدا حرفيا دون النظر في تجديد فكرته بما يلائم الحال ويخدم الشريعة ويراعي أفهام عامة الناس.

وهنا مسألة أخرى أراها جديرة بالاهتمام والتذكير وهي أن العلماء الأوائل من المتأخرين الذين إذا أرادوا تأويل حديث معين، إنما يكون تأويلهم له من باب الاحتياط غالبا، ولم يجعلوا تأويلاتهم أصلا في المسألة، وغالبا ما كانوا يقولون: إذا صح الحديث فالمعنى كذا وكذا، واليوم نحن بحاجة إلى الرجوع إلى أصل المسألة وترك التأويلات، وهنا في هذه النقطة يظهر لنا حكمة المتقدمين وسلامة منهجهم في حسم قبول الحديث أو رده، وقد ضعف هذا الحديث بعض النقاد من المتقدمين.

المسلك الثاني: القطع بالظنيات والتصحيح بالشواهد الضعيفة.

وهذه المشكلة هي من أهم مشاكل عصرنا الحالي، حيث يتم تصحيح الحديث ثم القطع بثبوته بعد تصحيحه، بمعنى آخر ربط صحة المتن بصحة السند، وبغض النظر عن حال المتن، فلا يكون هناك أي اعتبار لنقد المتن، فيكون حال الحديث عند المصحح حال الخبر المتواتر، ومن ثم اعتماده في بناء الأحكام الشرعية في المسائل المهمة الكبرى، وإن خالف خط الشريعة العام ومقاصدها الحكيمة.

ولعله من أقرب الأمثلة لذلك حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة جميعها في النار إلا واحدة، فهذا الحديث روي بأسانيد عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يصحح المتقدمون منها إلا طريقا واحدا وهو طريق أبي هريرة رضي الله عنه وحديثه ليس فيه زيادة: (جميعها في النار إلا واحدة)، فعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « تفرقت اليهود على إحدى، أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أممي على ثلاث وسبعين فرقة »^١.

فهذا هو الحديث الوحيد في هذه المسألة الذي صححه بعض العلماء لا جميعهم، وليس فيه الزيادة المذكورة، أما بقية أسانيد الحديث التي فيها زيادة: (جميعها في النار إلا واحدة) فلا تخلو من راو ضعيف أو متروك، ثم جاء بعض أهل العلم بالحديث الشريف من المعاصرين فصحح تلك الزيادة على خلاف منهج المحدثين من المتقدمين والمتأخرين

(١) مسند أحمد بن حنبل، رقم (٨٣٩٦)، وابن ماجه في سننه، رقم (٣٩٩١)، وأبو داود في سننه، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي في سننه رقم (٢٦٤٠)، وقال: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

الذين لا يصححون المتن بتعدد الطرق الواهية.

والعجب أن هذه الزيادة الضعيفة في الحديث استغلت من أكثر من مذهب من المذاهب الإسلامية للاستدلال بها على أحقية ذلك المذهب بالفرقة الناجية، وهلاك باقي الأمة، وهذا على الرغم من عدم تسمية الفرقة الناجية على وجه لا يقبل الشك والاحتمال، ويحصل كل ذلك مع أن الشرع يعظم أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويقدم وحدة الأمة وهو مقصد عظيم من مقاصد الإسلام.

إن الخطر في مثل هذا الحديث الذي تم تصحيحه على طريقة التقوية بالطرق والشواهد الضعيفة، هو في تطبيق متنه ومحتواه على مسائل كبرى تخص عقيدة المسلمين، في حين أن التصحيح والتضعيف عمل اجتهادي من المصحح، والعقيدة لا تثبت بالاجتهاد ولا بالفتوى، ولكن تثبت بالنص الشرعي الثابت في أصله، فلا يصح هنا القطع بمثل هذه الأخبار وتطبيقها في العقائد، ومعاملتها معاملة الخبر المتواتر أو الخبر الثابت المشهور المتفق على صحته، والأولى في الأصل تجنب تصحيح مثل هذه المتن التي تخص العقيدة بأسلوب جمع الطرق والشواهد الضعيفة، لأن العقائد أحكمت بالأدلة القطعية، أما في غير العقائد فالمشكلة تكون أهون، كتصحيح بعض المعاصرين لحديث النهي عن صيام يوم السبت بالشواهد الضعيفة، وهو حديث مضطرب أعله كثير من النقاد المتقدمين، فضلا عن معارضة متنه للأحاديث في الصحيحين وغيرهما، والتي فيها دلالة على جواز صيام يوم السبت.

وأخيرا أقول إن منهج تصحيح الأحاديث الضعيفة وخاصة التي تتعلق بالعقائد، مع القطع بالحديث الظني إذا صح إسناده أو تم تصحيحه، هي من أكبر المشكلات التي تواجه السنة النبوية في هذا الزمان، ومعلوم أن مسألة القطع بظاهر الإسناد إذا صح هو مذهب الأوزاعي، وقد أخذه عن مكحول ويحيى ابن أبي كثير، ومذهب الأوزاعي مذهب متروك، وقد جاء موقفهم هذا رحمهم الله كردة فعل على فقهاء أهل الرأي، فقد أخرج الدارمي في سننه بسنده عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ الْقُرْآنُ بِقَاضٍ عَلَى السُّنَّةِ»^١، وهذه المقولة تتضمن معنى الأخذ بظاهر الإسناد، والعمل به ولو في العقائد، وتقديمه على النصوص الثابتة إذا تعارضت معه.

(١) سنن الدارمي، رقم (٦٠٧).

وقد اعترض العلماء والفقهاء على هذه المقولة وردوها ومنهم أحمد بن حنبل رحمه الله، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن حنبل. قال: وَسُئِلَ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رُوِيَ أَنَّ السُّنَّةَ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ، فَقَالَ: «مَا أَجْسِرُ عَلَى هَذَا أَنْ أَقُولَهُ وَلَكِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْكِتَابَ وَتُعَرِّفُ الْكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ»^١.

وقد تعلق فيما بعد بطريقة القطع بظاهر الإسناد إذا صح أهل الظاهر، وخاصة ابن حزم رحمه الله تعالى، فمشكلة أهل الظاهر تتعدى الأخذ بظاهر المعنى إلى الأخذ بظاهر الإسناد، دون مراعاة معايير نقد المتن، وقد ضيق أهل الظاهر على أنفسهم في هذه المسألة بمساواة الظني مع القطعي، وسبب لهم هذا الأمر إشكالات فقهية كبيرة، وخاصة عند تعارض الأدلة، وعلى هذا فالأولى اليوم أن لا تعاد أخطاء الظاهرية في هذا الجانب، والعودة إلى منهج المحدثين والفقهاء.

المطلب الثاني: الاتجاه المبالغ في نقد المتن.

لقد بالغ بعض العلماء والباحثين في علوم الحديث في هذا الزمان في مسألة نقد متون المرويات، وسلكوا طريقا قريبا من طريق المعتزلة في طروحاتهم، وعند التحقيق في ما يقدمون يتبين للناظر أن بعض ما يشكلون به على الروايات محض شبهات، فقد تجاوزوا دائرة النقد إلى دائرة الشبهات، وكأن لديهم ردة فعل على أصحاب الاتجاه الأول، أو أنهم وقعوا تحت ضغط التطور العلمي والتكنولوجي الهائل الذي وصل إليه الإنسان من خلال التفكير والعمل بالمنهج العلمي التجريبي، والذي كشف عن حقائق علمية مذهلة لم تكن معروفة في السابق، وإذا كان المعتزلة قد بالغوا في تحكيم العقل في ذلك الزمان الخالي من العلوم الكونية والتقنيات المعاصرة، فإن أصحاب هذا الاتجاه ذريعتهم أقوى من ذريعة المعتزلة في الذهاب بهذا الوهم، ولكن لهم أن ينظروا في مسألة تنقذهم من هذا التيه الذي وقعوا فيه، وهي عدم تعارض الدين مع العلم، لا في الآيات القرآنية ولا في الأحاديث الصحيحة الثابتة، وإن الذي أنزل الآيات الشرعية هو الذي خلق الآيات الكونية، فلا يجوز تحكيم الشرع بالعقل تحت أي ذريعة.

(١) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ج ١، ص ١٤.

ولنأخذ مثالا لما انتقدوه وهو حديث (الولد للفراش)، فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما بسنديهما عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص، وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي أنه ابنه انظر إلي شبيهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله، ولد علي فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبيهه، فرأى شبيها بينا بعثته، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة» فلم تره سودة قط^١.

فهذا الحديث وجه له بعض المعاصرين نقدا لمتنه، بحجة أنه يخالف العلم الحديث أو البصمة الوراثية أو الحمض النووي الذي يمكن بواسطته أن ينسب الولد لأبيه، وكأن الناقد جهل أو تجاهل أن المسلمين كانوا يثبتون النسب عند التنازع عن طريق البصمة الوراثية والتي كانت تحت قاعدة الشبه، وهذه العملية لها مختصون ينظرون في التفاصيل والقياسات الدقيقة للجسد، بل إن العرب قبل الإسلام تهتم بالشبه، ولما جاء الإسلام أقر ذلك، قال الشاعر: بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم^٢.

وكان المختص في ذلك يسمى القائف، قال ابن الجوزي: القائف: الذي يتتبع الآثار فيقف عليها، ويتعرف الإشتباه فيدركه بالنظر^٣.

والحديث السابق جاء لواقعة حال خاصة أقتضى حكمها بالحديث السابق، لأن المدعي معتدي وليس له حق الدعوى، بينما لو كانت الدعوى حالة نفي الأب لنسب ولده، أو حالة لعان لكان جرى تحكيم أهل القيافة فيها، ولتم أخذ البصمة الوراثية الظاهرة للولد وعلى قاعدة الشبه.

فهنا وقع الناقد لهذا الحديث في سوء الفهم أو الجهل، وهو للجهل أقرب، لأنه لم يستوعب الموضوع معرفيا وتاريخيا، وكذلك وفي مقابل ذلك فإنه يقع في سوء الفهم من يحكم بالحديث في حالة اللعان أو دعوى نفي الأب نسب ولده، فإن المدعي في هذه الأحوال له أن يذهب إلى البصمة الوراثية، كما كان الناس في السابق يذهبون إلى القائف لمعرفة شبه الولد وإحاقه

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعنته رقم (٢٢١٨)، كتاب الرضاع، باب الولد للفراش، وتوفي الشبهات وصحيح مسلم، رقم (١٤٥٧).

(٢) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٥٠.

(٣) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، ج ٤، ص ٢٧٠.

بأبيه أو عدمه، وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه قال: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: « بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ رَاقِدَتَانِ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَبِيٌّ لَهَا وَذَلِكَ أَوَّلُ مَا بُنِيَتْ الْبَصْرَةُ جَاءَ الذُّئْبُ فَخَطَفَ بِأَحَدِ الصَّبِيِّينَ، فَادَّعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْبَاقِي مِنَ الصَّبِيِّينَ فَرَفَعَ أَمْرُهُمَا إِلَى كَعْبِ بْنِ سُوْرٍ فَدَعَا أَرْبَعَةَ مِنَ الْقَافَةِ، ثُمَّ دَعَا بِرَمْلٍ فَبَسَطَ، ثُمَّ دَعَا أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْشُوا فِي الرَّمْلِ، ثُمَّ مَشَى الْآخَرُونَ، ثُمَّ جَاءَ بِالصَّبِيِّ فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرَّمْلِ، ثُمَّ فَرَّقَ الْقَافَةَ فَدَعَاهُمْ رَجُلًا رَجُلًا فَسَأَلَهُمْ فَجَعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَنْسُبُهُ إِلَى أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ، فَيَقُولُ هَذَا ابْنِ عَمِّهِ، وَهَذَا كَذَا مِنْهُ حَتَّى اتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ كُلُّهُمْ، ثُمَّ جَمَعَهُمْ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ مِنْهُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَجْدُ لَكُمْ قَضَاءً غَيْرَ هَذَا إِنِّي لَسْتُ بِسُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ^١ .

ومن مبالغات المعاصرين الأخرى في مسألة نقد المتن والتي تم الإلحاح فيها في هذا الزمان وإبرازها في وسائل الإعلام، هي إنكار أحاديث ظهور المهدي، وهي أحاديث تبلغ العشرات، ولها طرق مقبولة، وقد رويت في كتب السنن والمسانيد، فضلا عن أن إنكار أحاديث المهدي لا يأت للامة بخير ولا يدفع عنها شر، وإنما هي بشارة للمؤمنين تشدهم إلى دينهم ويشعرون بمعية الله لهم، فالأولى لهم ومن باب الاحتياط في الدين، أن لا ينكروا أحاديث المهدي من حيث أنها لم تثبت عندهم.

ومثل إنكار بعض المعاصرين لأحاديث المهدي، كذلك إنكارهم لأحاديث عذاب القبر، وردها بالجملة، وهي أحاديث كثيرة وصحيحة الأسانيد ولا تخالف صراحة القرآن الكريم أو مقاصد الشريعة، وغاية ما في الأمر هو أن الآيات القرآنية تخاطب أصنافا مختلفة من أهل البرزخ، وكل صنف منهم له حكمه الخاص به، ومن هنا دخلت عليه الشبهة، حيث ظنوا أن هذه الأحاديث تتعارض مع تلك الآيات.

ونحن الآن في ظل هذه الظروف الشائكة، إذا اردنا أن نتجاوز مشكلة الاختلاف في طريقة التعامل مع الأحاديث النبوية، ورجعنا حقيقة في توحيد كلمتنا لمواجهة خصوم السنة النبوية بقوة، لا بد لنا من الأخذ بالمنهج النقدي الحديثي كمنهج متكامل سندا ومتنا غير مجتزأ، وهذا هو الحل الوحيد لنصرة السنة النبوية، وللدكتور أكرم ضياء العمري كلمة رائعة في رده على جولد تسهير بعد اتهامه للمحدثين بالتقصير في نقد المتن حيث قال: هي تهمة وجَّهها

(١) مصنف عبد الرزاق، رقم (١٣٤٨١).

الدارسون للحديث النبوي من المستشرقين لأنهم لم ينظروا إلى المنهج الإسلامي كاملاً بل نظروا إليه من خلال منهج المحدثين وحده، وهو قصور كبير لأن المحدثين يشبه عملهم عمل جامعي الوثائق و موثقيها، ويكمل عملهم الأصوليون والفقهاء، كما يكمل المؤرخون عمل الموثقين^١، إن كلام الدكتور أكرم ضياء العمري لا يقتصر على الرد على جولد تسهير، بل أرى فيه تنبيه لنا جميعاً أن نأخذ نحن كذلك بوحدة المنهج النقدي الحديثي المتكامل، والذي يشمل نقد المتن والسند.

فإذا ما نظرنا إلى مسألة النقد الحديثي نظرة شمولية نعتبر من خلالها وحدة المنهج المتبع في نقد الروايات سندا ومتنا، باعتباره منهجا واحدا بعضه يكمل بعض، فإننا نكون قد تجاوزنا معظم الخلافات بيننا، وخاصة وإن نقد المتن ليس من المستحدثات المتأخرة، بل إنه ظهر في عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم، والتابعين من بعدهم، وتطور في عصر أتباع التابعين وأتباعهم، ثم اختلط مع نقد السند، وتنوعت أساليبه وقواعده حتى دوت أهم المصنفات الحديثية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، واكتمل في كنف الفقهاء من المحدثين والأصوليين بعد عصر التدوين وحتى نهاية القرن التاسع الهجري، في هذه الحالة وبهذا المنهج الحكيم الذي تم تشييده عبر المسيرة التاريخية الطويلة للسنة النبوية، يمكننا أن نزيل الخلافات ونوحد الاتجاهات المختلفة إلى وجهة واحدة نحو الدفاع عن السنة النبوية، بمنهج نقدي متكامل يدفع عن السنة النبوية الشبهات ويمنع عنها الزيادات، والله ولي التوفيق.

نتائج البحث:

بعد هذه الجولة في هذا الموضوع الصعب والمهم المتعلق بنقد متن المرويات الحديثية، يمكن لي أن أوجز الموضوع في النقاط التالية:

أولاً: كان تركيز علماء الحديث النبوي ونقاده في عصر التدوين على نقد المتن من خلال عرض الروايات بعضها على بعض، ومقارنة بعضها ببعض على المدارات أو المخارج، ولذلك أقتصر نقدهم للمتون على موضوع مختلف الحديث، وأنتج ذلك علم العلل الذي تركز على اختلاف الروايات بعضها مع بعض.

(١) منهج النقد عند المحدثين مقارنة بالمنهج الغربي، أكرم ضياء العمري، ج ١، ص ٤٧.

ثانياً: بعد انتهاء عملية تدوين الحديث النبوي، واستقرار الروايات في بطون الكتب، تفرغ العلماء إلى مرحلة جديدة من العناية بالحديث الشريف، وهي مرحلة الشرح والتخريج والتحقيق والتدقيق في المرويات، وهذا بدوره أدى إلى تطور نقد المتن بعد عصر التدوين، وخاصة عند شراح الحديث النبوي، وتوسع فقهاء الحديث في الكشف عن علل الأحاديث المتعلقة بالمتن، سواء ما كان منها متعلقاً بعلم مختلف الحديث أو مشكله، فكانت خطوة جديدة إضافية في تمحيص المرويات.

ثالثاً: أثارت مسألة نقد المتن في هذا الزمان بشكل كبير، واختلف المعاصرون فيها على رأيين، رأي يأخذ بظاهر الإسناد إذا صح، ويقطع به، ويفرض توجيه النقد للأحاديث المشككة، ورأي بالغ في نقد المتن وتجاوز حدود النقد إلى إثارة الشبهات، وربما توجيه الطعن لكثير من الأحاديث النبوية، وقد أدى هذا الاختلاف في طريقة التعامل مع الحديث النبوي إلى إرباك عامة الناس، وسبب مشكلة استغلت من قبل خصوم السنة النبوية، ونحن اليوم بحاجة إلى المنهج الوسطي الرشيد الذي يجمع بين منهجي النقد للسند والمتن معاً، والنأي بالنفس عن الشدة والمبالغات.

التوصيات:

أوصي بالأخذ بوحدة المنهج النقدي الحديثي، كمنهج نقدي متكامل للسند والمتن، وعدم إهمال نقد المتن عند دراسة الروايات والحكم عليها، وعدم الاقتصار على المتابعات والشواهد في حال تصحيح الروايات.

مصادر البحث

- القرآن الكريم.

- الإلزامات والتتبع للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.

- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (المتوفى ٧٧٤هـ)، المحقق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١، ٢٠٠٠.

- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: إحياء السنة النبوية - بيروت.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، المحقق دكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر) —————
- الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨ م.
- السنن الكبرى البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُو جردي الخراساني، (المتوفى ٤٥٨هـ)، المحقق محمد عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى ٩٠٢هـ)، المحقق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض.
- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني،

أ. م. د. عطا الله مدب حمادي الزوبعي

الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

-مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني
الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ)، المحقق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

-معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

-المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (الثامن عشر) _____
- الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، المحقق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.
- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج الغربي، أكرم ضياء العمري، مركز الدراسات والإعلام، دار اشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هجرية، ١٩٩٧ ميلادية.
- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، د. صلاح الدين الأدلبي، دار الآثار الحديثة بيروت.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩ بيروت.
- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان: حمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ج ١، ٢، ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م، ج ٣، ١٣٨٨ هـ، ١٩٦٨ م.

Research sources:

- The Holy Quran:
- Al-Ilzamat wa Al-Tatabuaa by Al-Daraqutni, Abu Al-Hassan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi bin Masoud bin Al-Nu'man bin Dinar Al-Baghdadi Al-Daraqutni (died 385 AH), study and investigation by Sheikh Abu Abdul Rahman Muqbil bin Hadi Al-Wada'i, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, second edition, 1405 AH, 1985 AD.
- Al-Ahkam fi Usul Al-Ahkam, Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali bin Ahmed bin Saeed Al-Andalusi Al-Qurtubi Al-Zahiri (died: 456 AH), investigator: Sheikh Ahmed Muhammad Shaker, introduced by: Professor Dr. Ihsan Abbas, publisher: Dar Al-Af-
aq Al-Jadida, Beirut.
- Ikhtisar Ulum Al-Hadith, Abu Al-Fida Ismail bin Omar bin Katheer Al-Qurashi Al-Basri then Al-Dimashqi, (died 774 AH), investigator Ahmed Muhammad Shaker, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, second edition.
- Al-Istidhkar, Abu Omar Youssef bin Abdullah bin Muhammad bin Abdul-Barr bin Asim Al-Namri Al-Qurtubi (died 463 AH), edited by Salem Muhammad Atta, Muhammad Ali Muawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, first edition, 1421, 2000.
- Taqeed Al-Ilm, Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi (died: 463 AH), publisher: Ihya Al-Sunnah Al-Nabawiyyah - Beirut.
- Al-Jami' for the Ethics of the Narrator and the Etiquette of the Listener, Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi Al-Khatib Al-Baghdadi (died 463 AH), edited by Dr. Mahmoud Al-Tahhan, Maktabat Al-Maarif, Riyadh.
- Al-Jamaa alMusnad al-Sahih al-Mukhtasar from the affairs of the Messenger of Allah, may Allah bless him and grant him peace = Sahih Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Ja'fi, verified by: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasir, publisher: Dar Tawq Al-Najah (photocopied from Al-Sultaniya with the

addition of the numbering of Muhammad Fuad Abdul-Baqi), edition: first, 1422 AH.

- Sunan Abi Dawood, Abu Dawood Sulayman bin Al-Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad bin Amr Al-Azdi Al-Sijistani (died: 275 AH), verified by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, publisher: Al-Maktaba Al-Asriya, Sidon - Beirut.

- Sunan Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Sawra bin Musa bin Al-Dahhak, Al-Tirmidhi, Abu Isa (died: 279 AH), verified by: Bashar Awad Marouf, publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, year of publication: 1998 AD.

- Al-Sunan Al-Kubra Al-Bayhaqi, Ahmad bin Al-Hussein bin Ali bin Musa Al-Khusrawjirdi Al-Khurasani, (died 458 AH), edited by Muhammad Abdul Qadir Atta, publisher Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Labnat, third edition, 1424 AH, 2003 AD.

- Ibn Aqil's Commentary on Alfiyyah of Ibn Malik, Ibn Aqil, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Aqili Al-Hamadani Al-Masri (died: 769 AH), edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, publisher: Dar Al-Turath - Cairo, Dar Misr for Printing, Saeed Joda Al-Sahhar and Partners, edition: twentieth 1400 AH - 1980 AD.

- Fath Al-Bari, a commentary on Sahih Al-Bukhari, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i, published by Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 1379, number of books, chapters and hadiths: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, edited, corrected and supervised by Muhibb Al-Din Al-Khatib, with comments by the scholar Abdul-Aziz bin Abdullah bin Baz.

- Fath Al-Mughith, a commentary on Al-Iraqi's Alfiyyah Al-Hadith, Shams Al-Din Abu Al-Khair Muhammad bin Abdul-Rahman bin Muhammad bin Abi Bakr bin Othman bin Muhammad Al-Sakhawi (died 902 AH), verified by Ali Hussein Ali, Sunnah Library, Egypt, first edition, 1424 AH / 2003 AD.

- al-Qawl al- Musadad Fi al Thanb about al-Musnad of Imam Ahmad, Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani (died: 852 AH), Publisher: Ibn Taymiyyah Library - Cairo, First Edition, 1401.

- Uncovering the Problematic Hadith of the Two Sahihs, Jamal al-Din Abu al-Faraj

Abd al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad al-Jawzi (died: 597 AH), Investigator: Ali Hussein al-Bawwab, Publisher: Dar al-Watan - Riyadh.

- Al-Kifaya in the Science of Narration, Abu Bakr Ahmad ibn Ali ibn Thabit ibn Ahmad ibn Mahdi al-Khatib al-Baghdadi (died: 463 AH), Investigator: Abu Abdullah al-Surqi, Ibrahim Hamdi al-Madani, Publisher: The Scientific Library - Medina.

-Musnad of Imam Ahmad bin Hanbal, Abu Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal bin Asad Al-Shaibani (died: 241 AH), Investigator: Shuaib Al-Arnaout - Adel Murshid, and others, Supervision: Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Publisher: Al-Risalah Foundation, Edition: First, 1421 AH - 2001 AD.

-Musnad Al-Darimi known as (Sunan Al-Darimi), Abu Muhammad Abdullah bin Abdul Rahman bin Al-Fadl bin Bahram bin Abdul Samad Al-Darimi, Al-Tamimi Al-Samarqandi (died: 255 AH), Investigation: Hussein Salim Asad Al-Darani

Publisher: Dar Al-Mughni for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, 1412 AH - 2000 AD.

- al-Musnad al-Sahih by the transmission of the just from the just to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, Muslim bin Al-Hajjaj, Abu Al-Hassan Al-Qushayri Al-Naysaburi (died: 261 AH), researcher: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, publisher: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut.

- al-Musanaf , Abu Bakr Abdul Razzaq bin Hammam bin Nafi' Al-Himyari Al-Yamani Al-San'ani (died: 211 AH), researcher: Habib Al-Rahman Al-Azami, publisher: Scientific Council - India, requested from: Islamic Office - Beirut, second edition, 1403.

- al-Musanaf fi Hadiths and Athar, Ibn Abi Shaybah, Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim bin Othman bin Khawasti Al-Absi (died: 235 AH), researcher: Kamal Youssef Al-Hout, publisher: Al-Rushd Library - Riyadh, first edition, 1409.

- Knowing the types of Hadith sciences, Othman bin Abdul Rahman, Abu Amr, Taqi Al-Din known as Ibn Al-Salah (died: 643 AH), researcher Abdul Latif Al-Hu-

maim, Maher Yassin Al-Fahl, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, first edition.

- Knowledge of the Sciences of Hadith, Abu Abdullah Al-Hakim Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamduyah bin Nu'aym bin Al-Hakam Al-Dhabbi Al-Tahmani Al-Nishaburi known as Ibn Al-Bay' (died: 405 AH), Investigator: Sayyid Mu'adham Husayn, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Edition: Second, 1397 AH - 1977 AD.

- Al-Manar Al-Munif Fi al-Sahih Wa al-Dha'eef, Hamad bin Abi Bakr bin Ayoub bin Saad Shams Al-Din Ibn Qayyim Al-Jawziyyah (died 751 AH), Investigator Abdul Fattah Abu Ghuddah, Islamic Publications Library, Aleppo, First Edition, 1390 AH/1970 AD.

- Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin Al-Hajjaj, Abu Zakariya Muhyi Al-Din Yahya bin Sharaf Al-Nawawi, (died: 676 AH), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, second edition, 1392.

- The methodology of criticism among the modernists compared to the Western methodology, Akram Diaa Al-Omari, Center for Studies and Media, Dar Ashbilia, first edition, 1417 AH, 1997 AD.

- The methodology of textual criticism among scholars of the Prophetic Hadith, Dr. Salah Al-Din Al-Adlabi, Dar Al-Athar Al-Hadithah Beirut.

- Hadi Al-Sari Muqadima Fath Al-Bari — Explanation of Sahih Al-Bukhari, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i, edited by Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Muhibb Al-Din Al-Khatib, Dar Al-Ma'rifah, 1379 Beirut.

- Topics, Jamal al-Din Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi (died 597 AH), edited, presented and investigated by Abd al-Rahman Muhammad Uthman: Hamad Abd al-Muhsin, owner of the Salafi Library in Medina, first edition, vol. 1, 2, 1386 AH, 1966 AD, vol. 3, 1388 AH, 1968 AD.